أيها الإسرائيلي... أمنك مقابل أمن الفلسطيني

جمال خاشقجي

عندما نشر رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق الأمير تركي الفيصل مقالته الشهيرة قبل أسابيع، دعا فيها الإسرائيليين وعبر أعرق صحفهم «هآرتس» للقبول بمبادرة السلام العربية كي ينعموا بالسلام وينعم غيرهم به، أثار عاصفة من الانتقادات، ذلك أن توقيته بدا غير مناسب، إذ تصادف مع بدء حرب إسرائيلية أخرى ضد الفلسطينيين، ولكن ما من وقت أفضل من زمن الحرب للحديث عن جدوى السلام.

هذا ما يفعله وزير الخارجية الأميركي جون كيري وهو يعدّل ويضيف ويبني مبادرة لوقف إطلاق النار بين «حماس» وإسرائيل، لا تقوم فقط على مبدأ «وقف إطلاق النار، وبعدها نتكلم» التي رفضتها «حماس»، وإنما مبادرة تقوم على حل جذور المشكلة، وهي في الجانب الفلسطيني «الاحتلال والحصار»، وفي الجانب الإسرائيلي «الأمن»، ولكنه قوبل برفض إسرائيلي وفلسطيني، «حماس» تحديداً (حتى لا نظلم السلطة الوطنية فهي متعاونة)، واللذين يريان أن المعادلة هكذا غير صحيحة.

فإسرائيل ترى أن الحصار والاحتلال ضروري لأمنها، بل تريد المزيد منه، تريد إطلاق يدها في تدمير الأنفاق التي تحولت إلى كابوس مخيف لها، فنصف جنودها الـ50 القتلى سقطوا بسبب هذه الأنفاق التي أعطت ميزة المفاجأة للفدائي الفلسطيني وعوّضته عن فقدانه التسليح المتطور الذي يتمتع به الجندي الإسرائيلي، وتعلم أنه إذا ما نجحت «حماس» في بناء شبكة أنفاق هائلة تمتد تحت غزة إلى ما تحت يدها من أراضي فلسطين 1948، وهي تحت احتلال وحصار، فماذا ستبني لو نفّذت خطة كيري ورفع الحصار وفتح الميناء وأعيد بناء المطار وفتحت المعابر، وكل ذلك بضمانات دولية. الإسرائيلي إذاً معه حق، فـ «حماس» عنيدة، وتتمنى لو تقضي على إسرائيل، وهي ترفض حتى الآن الاعتراف أو حتى الإعلان أنها مستعدة للاعتراف بها، ولا تزال تقول بفلسطين من النهر إلى البحر، وتزيد على ذلك أن فلسطين وقفية إسلامية خالدة لا تملك هي ولا غيرها التنازل عن شبر منها.

إسرائيل تريد أيضاً ترسيم منطقة عازلة بينها وبين غزة، وحيث إنها استعلائية وتحتقر الفلسطينيين وترى أنهم شعب لا يحب الحياة ولا يعرف كيف يعيش، وليس هذا حديثي وإنما يمكن أي قارئ أن يجد مثل هذه التعابير العنصرية على لسان إسرائيليين، فإنها تريد أن تكون هذه المنطقة العازلة على أراضي غزة الضيقة أصلاً، وتكون لها إجراءات أمنية تمكّنها من أن تصول وتجول فيها مثل مناطق «ب» و «ج» في الضفة التي يحق لها وبعلم السلطة أن تدخل فيها غرفة نوم أي فلسطيني وتعتقله متى شاءت، وتلقيه رهن الحجز الإداري بضعة أعوام، ولن تستطيع السلطة المسؤولة نظرياً عن حماية هذا الفلسطيني تقديم شكوى رسمياً، لأن هذا الوضع متفق عليه وفق اتفاق أوسلو البائس الذي ضيّع «حقوق» نصف القضية حتى الآن.

«حماس» أيضاً ترفض ذلك بشدة، ومعه نزع سلاحها وهو ما يطالب به بشدة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، وتؤيده في ذلك جوقة اللوبي اليهودي في واشنطن الذي تحرك بقوة منتقداً كيري وإدارة أوباما، بصفاقة معتادة عبّر عنها رئيس الكونغرس جون بيرنر، إذ صرّح الإثنين الماضي بأنه لا يجوز للولايات المتحدة أن تكون وسيطاً بين إسرائيل وخصومها، وإنما تكون شريكاً، وزاد البيت كفراً بقوله إن «عدو إسرائيل عدونا»، بالتالي جعل من كل العرب ودولهم والمسلمين أيضاً أعداء للولايات المتحدة، فحتى أصدقاء إسرائيل لا يستطيعون أن يصرحوا بصداقتهم لها هذه الأيام.

إذاً، لا أمل في اتفاق، والمسافة هائلة بين الطرفين، حتى إن رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» خالد مشعل صرح قائلاً: «ننزع سلاحنا عندما يُنزع سلاح إسرائيل»، وبغض النظر عن الجدل حول تكافؤ المواجهة ونوعية السلاح بين الطرفين، فإن سلاح «حماس»، هو الذي جعل العالم يعيش «القضية الفلسطينية» من جديد، فاجتمع قادة الدول الكبرى في باريس الأسبوع الماضي من أجلها، فهل ثمة حل يجمع بين حق إسرائيل في الحرص على أمنها، وحق الفلسطيني في السلاح، حتى يكون هناك توازن وردع متبادل، وهي حال كل دول العالم ويعيش معظمها بسلام على رغم أنها مسلّحة حتى أسنانها؟

نظرياً نعم، بل ينبغي أن يقوم أي مشروع سلام دائم على هذا الحق المتبادل، ولكن من يقنع الأميركيين «وسطاء السلام – شركاء إسرائيل» بذلك؟ وزير الخارجية الأميركي جون كيري اقترب من نصف المعادلة «جذر المشكلة هو الاحتلال»، ولكنه لا يزال بعيداً من نصفها الثاني «الأمن مقابل الأمن».

صمود «حماس» قد يقرّب الأميركي والعالم من هذه الحقيقة، فحتى الآن لم ييأس كيري من تحقيق سلام ما في غزة، وبدأ يستمع لـ «حماس» عبر أطراف آخرين، وهذا خبر جيد. صحيح أنه ترك يد نتانياهو مطلقة في غزة، لعله يحقق انتصاراً على «حماس» يلغيها تماماً من الخريطة السياسية الفلسطينية، ولكنه يعلم ويعلم غيره أن هذا مستحيل، بالتالي لا يزال يتحدث عن حل جذري للقضية التي يعرفها ودرسها جيداً حتى اعتقد يوماً أنه قادر على حلها، فحمل حقائبه بين رام الله والقدس فور تعيينه وزيراً للخارجية العام الماضي، وأعلن عزمه على تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وسط اندهاش الجميع، إذ لم يبدُ أن ثمة ظروفاً مواتية لذلك ولا رغبة، وبعد عام ونيف من الرحلات المكوكية، فشل في تحقيق ذلك، ولكنه بالتأكيد تعلّم الكثير خلالها عن القضية.

حديث كيري اليوم عن «جذور» المشكلة في غزة، وهي الاحتلال والحصار بعض مما تعلمه، ولكنه في الوقت نفسه ورث نظرية «أمن إسرائيل أولاً» التي تقول إن أي سلام لا بد من أن يقوم على حماية أمن إسرائيل بتجريد خصومها من أي سلاح «أو أنفاق» تهددها، لقد حان الوقت لأن تُلغى هذه النظرية، فبها لن يكون سلام في المنطقة، وجاءت قدرة «حماس» على مواجهة الأمن الإسرائيلي في المعركة الجارية لتثبت ذلك، بل يجب أن تستبدل بنظرية «الأمن مقابل الأمن» والسلاح بيد الطرفين رادع يحفظ الأمن والسلام.

لن تستطيع إسرائيل أن تهزم العرب، ستهزم بعضهم، ولكن ليس كلهم، وأثبتت «حماس»، وهي مجرد فصيل مقاتل وليست دولة أن لا أحد يستطيع أن يمنع عربياً مقاوماً من تطوير قدرته، صواريخها قبل أعوام كانت متواضعة، اليوم هي أبعد مدى وأكثر تهديداً، فما الذي يخبئه الغد؟ طالما هناك «احتلال وحصار» ستسعى «حماس» وغيرها إلى امتلاك سلاح أقوى، والعلم والتدريب والتقنيات متاحة للجميع.

هنا يأتي دور «مبادرة السلام العربية» التي حاول الأمير تركي الفيصل أن يسوّقها وحده للإسرائيليين. حان الوقت لأن يشاركه في ذلك السيد كيري، ومن ثم الجامعة العربية والمجتمع الدولي، وحتى لا تذهب تضحيات أهالي غزة وأرواح أطفالها هدراً، يجب ألا يتوقف الحل عند رفع الحصار، وفتح المعابر، وميناء ومطار، فكل هذا سيذهب هدراً وينتكس مرة أخرى طالما أن الأميركي يضمن نظرية إسرائيل العنصرية الاستعلائية «أمن إسرائيل أولاً»، ستكرر إسرائيل عدوانها لا محالة بعد عام أو عامين، هذا ديدنها منذ أن خلقت في عالمنا، وليكن السبب هجوماً فدائياً فلسطينياً آخر، وهذا سيحصل بكل تأكيد مرة أخرى طالما أن هناك احتلالاً.

«الأمن مقابل الأمن» جملة منطقية وصحيحة، ويجب أن يقبلها جون كيري ويسعى لبيعها في واشنطن، إن أراد سلاماً في المنطقة، حتى لو قالها محمد الضيف زعيم «كتائب عز الدين القسام» الإثنين الماضي وهو يخاطب أهله ويعلن شروط «كتائبه» التي كان لها قصب السبق في قيادة أحدث «الحروب العربية – الإسرائيلية»، والذي يراه كيري إرهابياً، ولكنه بطل تحرير عند شعبه... مرة أخرى «الأمن مقابل الأمن».

* إعلامي وكاتب سعودي

نقلا عن الحياة

> فإن سلاح «حماس»، هو الذي جعل العالم يعيش «القضية الفلسطينية» من جديد

الملك وخيبة الأمل في المجتمع الدولي

سلمان الدوسري

لم تكتوِ دولة بنار الإرهاب كما اكتوت السعودية. منذ اندلاع شرارته في التسعينات، مرورا بالهجمات المحمومة بداية الألفية، حتى تمكّن الرياض من محاصرته وإجباره على مغادرتها قبل سنين قليلة مضت، وعلى الرغم من كل هذا، ومع القدرة السعودية الفائقة على مواجهة أشرس معركة في تاريخها، فإن السعودية حرصت دائما على أن تكون هي من يدق جرس الإنذار على المستوى الدولي، فقد حذرت ونصحت وبادرت. وأزعم أن خادم الحرمين أكثر زعيم عالمي قاد مبادرات ودعا لمحاصرة الإرهاب وحذر من تداعياته، إلا أن العالم للأسف لم يأخذ هذه التحذيرات بجدية، وهو ما نتج عنه انتشار رقعة الإرهاب وتوالد منظماته، مما أفرز خيبة أمل للعاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، كما عبر عنها في كلمته أمس، جراء عدم تفاعل المجتمع الدولي مع دعوته عام 2005 لإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب.

قد يكون الدافع وراء المتخاذلين عن أداء مسؤولياتهم، «مصالح وقتية» أو «مخططات مشبوهة». أيضا قد يكون الدافع هو البحث عن مكاسب سياسية مؤقتة، كما تفعل دول إقليمية تتواطأ مع جماعات إرهابية، أو استراتيجيات أثبتت فشلها، كما هي «الفوضى الخلاقة» التي بشرت بها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس. في النهاية كل من صمت عن الإرهاب المتمثل في جماعات أو تنظيمات أو حتى دول، وهي الأخطر، سيكتوي بناره عاجلا أم آجلا.

السعودية لديها تجربة ناجحة في محاربة الإرهاب والإرهابيين، لكن ماذا عن «دول» ترعاه وتبشر به وتوفر له الحاضنة التي ينطلق منها؟ الأكيد أنها ستبحث عمن يعينها على القضاء عليه، عندما تشتعل أطرافها من نيرانه.

خيبة أمل خادم الحرمين الشريفين من المجتمع الدولي وتخاذله في محاربة الإرهاب، أسبابها واضحة؛ فلو كانت هذه الدول استجابت وعملت فعلا، لا قولا، على التصدي منذ عقد لهذه الآفة، لما أصبح علاجها مستعصيا، ولما خرجت لنا «داعش» وتمددت، ولما حارب الأخ أخاه على أرض سوريا والعراق واليمن وليبيا، كل هذا باسم الإسلام. الحقيقة أن كل هذا هو نتيجة التقاعس الدولي. هذه نتيجة غياب منظمات حقوق الإنسان عن أبجديات عملها، بدلا من التفرغ لأجندات سياسية تخدم توجهات بعينها.

بقيت الإشارة إلى أن الملك عبد الله كان واضحا في توصيف ما يحدث في غزة بأنه «مجازر جماعية» و«جرائم حرب ضد الإنسانية». ما يحدث في غزة هو إرهاب من نوع تتشارك فيه الدول، كإسرائيل، باستغلالها موجة الإرهاب التي تضرب المنطقة، لتزعم أنها تعاني منه، وتنسى أن ما تفعله هو الإرهاب بعينه، وكل ذلك تحت نظر وسمع الولايات المتحدة التي لا تسمي الأشياء بأسمائها، فمثلا جرائم الحرب والمجازر الجماعية لا تكلف واشنطن أكثر من تعبير دبلوماسي بسيط، فتصف ما يحدث بأنها «قلقة» منه لا غير!

أما قادة وعلماء العالم الإسلامي الذين طالبهم خادم الحرمين الشريفين بقول كلمة الحق والوقوف في وجه «من يحاولون اختطاف الإسلام وتقديمه للعالم بأنه دين التطرف»، فمنهم من هو مستمر في القيام بدوره والتاريخ يشهد. ومنهم من آثر الصمت المطبق، معتقدا أن الأمر لا يعنيه. ومنهم، يا للأسف، من تحالف مع الإرهابيين وسهّل مهمتهم وبرر جرائمهم ودافع عنهم.. فهل يظن أنه سيكون في مأمن منهم؟!

نقلا عن الشرق الاوسط

> خادم الحرمين أكثر زعيم عالمي قاد مبادرات ودعا لمحاصرة الإرهاب وحذر من تداعياته

الوحدة الوطنية بين اليوم والأمس (1-7)

محمد المرباطي

الوحدة الوطنية عبارة مركبة من كلمتين «الوحدة + الوطنية»، فالوحدة تستهدف الوطنية، وموضوعها الوطنية وشرطها الوطنية بمعنى نفي الطائفية، او مبدأ المحاصصة المذهبية المدانة، والوحدة الوطنية مسار لا يقبل إضفاء الصفات غير الوطنية، كما تتعارض مع ازدواجية الهوية والانتماء، فمن شروطها وحدة الأرض وعدم القبول بالتجزئة التي تلغي مبدأ السيادة الوطنية، ومن أهم مقوماتها رفض التدخلات الأجنبية في إطارها الوطني العام كمبدأ وعقيدة لا تقوم على معارضة الدولة، فالوطنية في صياغها التاريخي لا تأخذ بمبدأ المعارضة، حيث ان المعارضة في إطارها العام هي حالة من حالات رفض بعض او كل سياسات الحكومة، وليس الدولة أوالوطن، أو الارتهان للقوى الإمبريالية الاستعمارية والأجنبية مهما كان الخلاف او معارضة الحكومة تبقى في إطار الوطن والدولة، والتي يحتم عليها الإخلاص والولاء لهذا الوطن وللدولة مهما كانت طبيعتها العقائدية او السياسية، فالدولة ليست الحكومة فهي اشمل وينبغي التمييز بين الدولة والحكومة فمفهوم الدولة أكثر اتساعا من الحكومة، حيث إن الدولة كيان شامل يتضمن جميع المؤسسات العامة وكل افراد الشعب، أما الحكومة فهي احدى مؤسسات الدولة التي تؤدي من خلالها السلطة، والدولة وحدها تمارس السيادة، فالدولة هي الوطن والشعب والحكومة، ولها جميع اختصاصات السيادة، وفي إطارها تتحدد سمات البناء التحي والفوقي للمجتمع والاقتصاد والسياسة والثقافة ولجميع المؤسسات العامة، وكنا نملك من الثقافة والتجربة ما كان يؤهلنا في فهم طبيعة الصراع، وفي جميع الأحوال كان الوطن وسيادته محور عقيدتنا، وفي هذا الصدد نستذكر مواقف الجبهة الشعبية من قضايا الوطن، فالجبهة الشعبية كانت من التنظيمات اليسارية المتطرفة في معارضتها ولكن ذلك لم يجعلها إطلاقا معارضة للدولة او لمصالح الوطن، وكان منهجها الولاء للوطن وتعزيز كيان الدولة ورفض اي تدخل اجنبي في شؤون البلاد او المساس بالسيادة الوطنية، لذا تميزت في مواقفها من المطالبات الإيرانية بالبحرين التي نشطت وزادت وتيرتها بعد الثورة الإيرانية، عندما برزت بعض الكيانات السياسية التي طالبت بضم البحرين لإيران مثل حزب «بان إيرانيست» وهو حزب قومي فارسي يدعي ان البحرين جزء من الإمبراطورية الإيرانية، وفي حينها توالت التصريحات بهذا الشأن من مختلف الجهات، ولنؤكد مصداقية قولنا وللأهمية التاريخية ننشر بعضها:

1ـ نقلت صحيفة الرأي العام الكويتية بتاريخ: 16/6/1979 تصريحات لآية الله صادق روحاني عندما قال في مؤتمره الصحفي الذي عقده في مدينة قم بأن: «البحرين ستظل جزءاً لايتجزأ من ايران»، وردا على احتجاجات جامعة الدول العربية وعدد من البلدان الخليجية في اليوم التالي قال:«ان البحرين هي المقاطعة الرابعة عشرة في ايران، وان البرلمان الايراني الذي تخلى عن المطالبة بالبحرين عام 1970، هو هيئة غير قانونية وغير شرعية» المصدر صحيفة: الرأي العام الكويتية «17/ 6 /1979» وفي الصياغ ذاته نقلت صحيفة السياسة الكويتية بتاريخ 17 /9 / 1979 تصريحاً لآية الله روحاني قال فيه: «لقد ارسلت رسالة الى شيخ البحرين اطالبه باحترام القواعد الاسلامية ووقف الضغوط على شعبه، وإلا فإننا سنواصل مطالبتنا بالبحرين».

2ـ قال أبو الحسن بني صدر ردا على سؤال عن التدخل الايراني في شؤون البحرين: «ان هناك دولاً تعترف بدول عميلة، فهل تعتبر هذه الدول مستقلة»: (الانباء الكويتية 25 / 5 / 1980).

للرجوع للمقالات السابقة